إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/486
للنشر الفوري
١٣ ديسمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠

الموفدة من الصندوق إلى مملكة البحرين

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد ديفيد روبنسن بزيارة إلى المنامة في الفترة من ١-١٣ ديسمبر الجاري لإجراء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠. وفي ختام الزيارة، أدلى السيد ديفيد روبنسن بالبيان التالي:

"تمكن الاقتصاد البحريني من تجاوز الأزمة العالمية بنجاح. وقد أسفرت الأزمة عن انخفاض حاد في أسعار النفط، وضيق في أوضاع الأسواق الرأسمالية العالمية، وانخفاضات في أسواق العقارات الإقليمية والمحلية. وبفضل مستويات رأس المال المصرفي التي كانت مرتفعة منذ البداية، والمعايير الاحترازية السليمة التي أرساها مصرف البحرين المركزي، تمكن النظام المالي من الصمود في مواجهة الأزمة دون اللجوء إلى التدخلات المباشرة المكثفة التي حدثت في كثير من البلدان. فقد بدأ الجهاز المصرفي لمعاملات الجملة اعتبارا من عام ٢٠٠٩ في تنفيذ عملية خفض لنسب التمويل بالديون، مع مواصلة العمل على تقليص الميزانيات العمومية في سياق التحول إلى منهج أكثر تحفظا في إدارة محافظ الاستثمار.

وتبدو آفاق الاقتصاد مواتية في الأجل القريب. فمن المتوقع أن يتسارع معدل النمو من ٣% في عام ٢٠٠٩ إلى ٤% في عام ٢٠١٠ و ٥% في عام ٢٠١١، بدعم من الارتداد الإيجابي في أسعار النفط واستمرار تعافي الاقتصاد العالمي ودَفعة التنشيط المالي. ومن المنتظر أن يستمر احتواء التضخم في حدود ٢,٥% في العام القادم.

"وتواجه السياسات عددا من التحديات في إطار السعي لإدارة التعافي الاقتصادي والخروج من مرحلة التنشيط المالي الاستثنائي، وإن كان ذلك يتيح الفرصة أيضا لمعالجة أي اختلالات أساسية قائمة. فقد أدت زيادة الاقتراض الحكومي خلال العامين الماضيين إلى ارتفاع مستويات الديون وأبرزت الحاجة إلى إعادة توازن حسابات المالية العامة بغية التأكد من توافر الحيز المالي الكافي لمواجهة الصدمات الخارجية في المستقبل. ومن شأن إعادة توجيه الإنفاق بعيدا عن الدعم غير الموجه لمستحقيه ــ مع تقديم تحويلات تعويضية للأسر المعوزة ــ أن يفسح المجال لزيادة الاستثمارات العامة وتحقيق وفورات في المالية العامة. ومع انخفاض الإيرادات غير النفطية في الوقت الراهن، فإن توسيع قاعدة الإيرادات لن يعزز الإيرادات فحسب وإنما سيتيح الوقاية أيضا من تقلبات أسعار النفط.

"ونظرا لربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي واستمرار سياسة التيسير النقدي في الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تظل أسعار الفائدة منخفضة. وقد نجحت الأدوات الاحترازية الكلية لدى مصرف البحرين المركزي في الحيلولة دون تراكم السيولة الزائدة في النظام المالي المحلي، وستظل تساهم بدور حيوي في عزل الاقتصاد عن تقلبات أسواق رأس المال العالمية. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الدعم للنمو الاقتصادي، مع التعافي التدريجي الذي يشهده نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ويأتي المستوى المرتفع للسيولة الزائدة في النظام المصرفي بمثابة فرصة لدعم النمو في سوق الدين المحلية وإطالة منحنى العائد. ومن المفيد في هذا الصدد تعزيز القدرة على إدارة الديون. فبينما تمثل المنتجات المالية الإسلامية مجالا مهما لنمو السوق، يُلاحَظ أن الإطار القانوني والتنظيمي لا يزال مشوبا ببعض جوانب عدم اليقين التي ينبغي معالجتها.

"ويشكل حجم العمالة الكبير المتوقع دخوله سوق العمل خلال العقد القادم عاملا أساسيا يسلط الضوء على ضرورة توفير فرص عمل جديدة، لا سيما مع التوقعات التي تشير إلى انخفاض النمو عن متوسطاته التاريخية. ومن المرجح أن يكون لأسواق مجلس التعاون الخليجي الإقليمية دور مهم في تشجيع النمو. ويمكن أن يؤدي تعجيل مبادرات التكامل إلى إتاحة زخم كبير لأنشطة الاستثمار."